

بموجب هذا المبدأ فإن التكلفة ه أفضل أساس لتقّم موجودات المؤسسة، التكلفة جمّع النفقات والمصروفات التّ تكبّدتها المؤسسة ف الحصول على الأصل وحتى أصبح جاهزا للاستعمال ف مكانه المخصص له بالمؤسسة، بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها، ذلك لان الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند وه غر قابلة للجدل أو التغر، لتوافر المستندات والوثائق المؤدة لها. لكن بالرغم ما تقدم إلا أن تطبق أساس التكلفة التاريخية واجه عدة انتقادات، حت أن القم التاريخية تصبح غر واقعة، المائلة المركز المال الحق للمؤسسات الاقتصادية، فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المائلة لفترات محاسبة متتالية، فالتقلبات الكبيرة ف القوة الشرائية لوحد النقود ف حالة التضخم تؤدي إلى نقص المنفعة ف استخدام التكلفة التاريخية، المطالبة باستبدال هذا المبدأ بمبدأ التكلفة الاستبدالية أو القيمة الجارة للوصول إلى نتائج أكثر واقعة وتمثلا لقيمة الموجودات،